مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٦٩**

الثلاثاء ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الاتحاد الروسي	السيد زوكوف	
ألمانيا	السيد آيك	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد لاهير	
الصين	السيد وانغ من	
فرنسا	السيد بريانس	
كولومبيا	السيد ألثابي	
لبنان	السيد عساف	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير كواري	
نيجيريا	السيدة أونيمولا	
الهند	السيد هارديب سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غرانت	

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بغينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/370)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/370).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد أريستيدس أوكانتي دا سيلفا، وزير الدفاع في غينيا – بيساو.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

في هذه الجلسة، تقدم سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، إحاطة إعلامية، عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مانويل دومينغوس أوغوستو، وزير الدولة للشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية في أنغولا ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/370، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جوزيف موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2011/370). كما أرحب بهذه الفرصة لتبادل وجهات النظر مع أعضاء المجلس بشأن آخر التطورات في غينيا – بيساو، حيث لا يزال هناك، برغم التطورات الإيجابية التي تسهم في تحسين البيئة السياسية والأمنية، الكثير الذي يتعين على السلطات الوطنية القيام به لتوطيد المكاسب التي تحققت منذ نهاية عام ٢٠١٠ على صعيد الحوار السياسي والإصلاحات الاقتصادية وتحسين العلاقات المدنية – العسكرية على أعلى المستويات.

منذ آخر لقاء لنا (انظر S/PV.6489)، حدثت تطورات مشجعة عديدة في البلد، ولا سيما بخصوص إصلاح القطاع الأمني والجهود الإقليمية لتحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة. والتقرير المرحلي المعروض على المجلس غني عن التفسير بخصوص خريطة الطريق التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لإصلاح القطاع الأمني، والتي اعتمدها مجلس الوزراء في غينيا – بيساو في ١٥ آذار/مارس وأقرها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية يوم ٢٤ آذار/مارس. بالإضافة إلى ذلك، جرى تقديم تقرير البعثة المشتركة لتقييم إصلاح القطاع الأمني، التي نُفذت بالتعاون الوثيق مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية وكذلك الشركاء الوطنيين والدوليين في غينيا – بيساو، إلى مجلس

الأمن على مستوى الخبراء في الأسبوع الماضي، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٤٩ (٢٠١٠). وعليه، سأقتصر في ملاحظاتي بشأن هذه المسألة على التطورات الجديدة التي حدثت في الآونة الأخيرة.

بعد اختتام بعثة التقييم مباشرة، عقدت الحكومة اجتماعا في بيساو، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/ مايو، لإعداد مذكرة تفاهم لتنظيم تنفيذ الشراكة بين الكيانات الثلاثة على أرض الواقع. وستكون الخطوة التالية التوقيع على مذكرة تفاهم بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة غينيا – بيساو في الأسابيع المقبلة. وفي الوقت نفسه، وبعد اختيار بنك غرب أفريقيا لاستضافة وإدارة صندوق المعاشات التقاعدية لإعادة إدماج أفراد قوات الدفاع والأمن، فتحت الحكومة حسابا مصرفيا في البنك. وعندما غادرت بيساو في الأسبوع الماضي، كان العمل يجري في وضع اللمسات الأخيرة على قائمة أولية تضم ما يصل إلى ١ ٤٠٠ من العناصر المقرر تسريحها على أساس معايير حد السن أو الاستقالة الطوعية. وأنا على ثقة بأن وزير الدفاع، الموجود معنا هنا اليوم، سيقدم مزيدا من التفاصيل بشأن ذلك الجهد. وعندما تنتهي السلطات الوطنية من هذه الخطوات بالتشاور مع شركائها من البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية، من المتوقع الشروع في عملية بدء تنفيذ صندوق المعاشات التقاعدية بصرف مبلغ ٦٣ مليون دولار تعهد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية بتقديمه في آذار/مارس، بما في ذلك نحو ٤٥ مليون دولار للصندوق.

كما أُحرز تقدم كبير في الأسابيع الأخيرة في ما يتعلق بالتنسيق بين الشركاء الدوليين المشاركين في عملية إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، استُكمل انتشار البعثة التقنية الأنغولية في الربع الأول من عام ٢٠١١ بنشر بعثة مساعدة عسكرية من البرازيل مؤخرا، والتي تعتزم تجديد المقر السابق للجيش حيث سيجري إنشاء أكاديمية لتدريب ضباط الجيش خلال عام ٢٠١٢. والبعثة الأنغولية، من جانبها، تعكف بالفعل على تحسين ظروف العمل والمعيشة للعسكريين من خلال تجديد الثكنات وتدريب الشرطة، ولا سيما على تنفيذ العمليات الوقائية. وتسهم هذه التطورات دون شك في زيادة الاستقرار الذي لمسناه في البلد في الشهور الأخيرة. وفي الوقت نفسه، فإننا نعتقد، بطبيعة الحال، أنه كلما أمكن التبكير بوجود الجماعة الاقتصادية في الميدان، فإن ذلك سيجعل الدعم الدولي للإصلاحات الرئيسية أكثر استدامة.

ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سيواصل زيادة دعمه لتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين لضمان التنسيق السليم للجهود المبذولة في مجال إصلاح القطاع الأمني. كما أنه سيواصل العمل في مجال إصلاح الشرطة، ولا سيما من أجل إنشاء مراكز شرطة نموذجية – تم افتتاح المركز الأول في ٢٤ حزيران/يونيه – ومواصلة العمليات الجارية في مجالات الفحص والترخيص وتدريب أفراد الشرطة.

وبالانتقال إلى مسألة الحوار السياسي، فقد ركزت جهودنا على التحضير لعقد المؤتمر الوطني والحوار الرفيع المستوى بمشاركة القيادة السياسية وتمهيد السبيل للتعديل التوافقي للدستور. وعقب المؤتمرين اللذين عقدا في داكار ولشبونة في أيار/مايو لمواطني غينيا – بيساو في المهجر، في أفريقيا وأوروبا، بدأ عقد المؤتمرات الإقليمية، التي تمثل المرحلة الأخيرة من العملية التحضيرية، وذلك في ٢٤ حزيران/يونيه، في بوبا في الجنوب، ومن المتوقع أن تختتم تلك المؤتمرات بحلول نهاية تموز/يوليه.

وستفضي المؤتمرات التحضيرية إلى عقد المؤتمر الوطني الذي ترى اللجنة التنظيمية أنه سيعقد في أواخر

تشرين الثاني/نوفمبر أو في مطلع كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشدد هنا على أن المؤتمرات في المعقودة مع المواطنين في الشتات كانت مهمة في الحصول على دعم كبير للعملية من جاليات غينيا – بيساو في الخارج، وخاصة من المهنيين في الشتات بغية الدفع قدما بالإصلاحات المؤسسية الجارية، بما في ذلك عملية الاستعراض الدستوري، التي يسعى البرلمان إلى إجرائها قبل إجراء الانتخابات التشريعية القادمة في عام ٢٠١٢، وذلك مع مواصلة تقديم الدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في غينيا – بيساو ومن الشركاء الآخرين.

وينصب تركيز المكتب المتكامل، بالتنسيق مع الشركاء، على التأكد من جعل المؤتمر الوطني أكبر من مجرد حدث، بل يرقى إلى مستوى ما يحمله من وعد بإحداث التغيير والمصالحة والتوافق الوطني على التغيير الأساسي في المجتمع. وتعمل البعثة مع اللجنة التنظيمية الوطنية لصياغة عملية ملائمة لعقد المؤتمر وعملية المتابعة. كما تعمل البعثة على التوصل إلى فهم مشترك فيما بين مؤسسات الدولة للآثار المترتبة على تلك العملية والضرورة الأساسية للأخذ بعين الاعتبار استنتاجات مؤتمرات الشتات والمؤتمرات الإقليمية، وتعبئة التزام مؤسسات الدولة بالمؤتمر الوطني وعمليات المتابعة في مرحلة ما بعد المؤتمر.

وينبغي، بشكل خاص، أن تكون آليات المتابعة مطالبة بكفالة توحيد نتائج المؤتمر وتنفيذها. ويعمل المكتب المتكامل مع اللجنة التنظيمية أيضا على تصحيح أوجه القصور في المشاركة المتعلقة بنوع الجنس، كما لوحظ في دورتي مؤتمري الشتات المعقودين في داكار ولشبونة، ولكافلة أوسع مشاركة ممكنة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المرأة، في المؤتمرات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي على أعلى مستويات القيادة السياسية لغينيا – بيساو، فمع بروز إشارات بحدوث تحسن في غضون الأشهر القليلة الماضية، لم يتم التثبت حتى الآن من أن الرئيس ورئيس الوزراء ومستشاري وأفرقة كل منهما قد وصلوا إلى المستوى الكافي من الثقة لكي يعالجوا الجوانب الأساسية للاستقرار، مثل طريقة التعامل مع مسألة القيادة العسكرية وكيفية مكافحة الإفلات من العقاب من خلال اتخاذ تدابير حاسمة. وتلك المسائل ليست أساسية لكفالة سيادة القانون فحسب، بل تندرج أيضا في المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي للاستئناف الكامل لتقديم المساعدات، وذلك في إطار المشاورات وفقا للمادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، تلك المشاورات التي شرع فيها في آذار/مارس من هذا العام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج الجولة الجديدة من المشاورات مع الاتحاد الأوروبي، التي عقدت في ٢٤ حزيران/يونيه في بيساو. إننا نفهم أن الطرفين سيجتمعان مرة أخرى قريبا في بروكسل لمواصلة استعراض التقدم المحرز في الجوانب الرئيسية.

وفيما يتعلق بالإفلات من العقاب، أود التذكير بأن الحكومة قبلت وتعهدت بالامتثال لتوصيات استعراض جنيف الدوري الشامل، بما في ذلك تلك المتعلقة بضرورة إجراء تحقيقات موثوق بها وشفافة في الاغتيالات السياسية التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وللأسف، على الرغم من الاتصالات الهامة فيما بين المدعي العام وعدد من السفراء الرئيسيين في داكار وشخصي، بشأن سبل كفالة عملية تحقيق موثوق بها وشفافة ومتوافقة مع الأحكام ذات الصلة للقرارين ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤٩ (٢٠١٠)، اتخذ المدعي العام مؤخرا قرارا متعجلا بإحالة قضية عمليات القتل، التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إلى المحكمة العسكرية. وقد بدا ذلك القرار لأغلبية المراقبين كمحاولة لخرق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حيث أن فريق التحقيق لم يستوف بعد كل الوسائل للاستماع إلى بعض الشهود. كما أن القرار شكل نكسة نظرا للتحديات الخطيرة

التي خلقتها القوات العسكرية للنظام الدستوري خلال السنوات القليلة الماضية، ونظرا،كذلك، للشواغل الكبيرة بشأن استقلال القضاء العسكري وقدرته على الإشراف على تلك العملية وإكمالها بطريقة موثوق بها.

كما أن الاتجار بالمخدرات لا يزال يشكل تحديا كبيرا لاستقرار البلد. وهناك حاجة لأن تُظهر السلطات الوطنية التزاما وتصميما أرسخ على تعبئة الموارد الوطنية للتصدي لتلك الآفة. ويمثل التقدم المحرز مؤخرا فيما يتعلق بإنشاء أليات تنسيق للشرطة، والشروع في مشروع وحدة الجريمة العابرة للحدود، إشارات إيجابية يجب البناء عليها وتكميلها بالدعم الإضافي من الشركاء الدوليين. إن اعتماد حكومة غينيا - بيساو، في ١٥ حزيران/يونيه، لخطة العمليات الوطنية ٢٠١١-٢٠١٤ لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غينيا - بيساو، التي وضعتها الحكومة بمساعدة المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يمثل خطوة مشجعة أخرى في سياق الالتزام المتزايد للسلطات الوطنية بمكافحة تلك الظاهرة على سبيل الأولوية.

وستواصل هياكل الأمم المتحدة القائمة في غينيا - بيساو دعمها للسلطات الوطنية في تنفيذ تلك الخطط. وأود أن أشيد بالمبادرات المتخذة مؤخرا، مثل اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في أيار/مايو في فرنسا، واجتماع الشراكة عبر الأطلسي المعقود في لشبونة، وهما يمثلان اثنين من المنتديات التي يمكنها المساعدة على دعم الخطط دون الإقليمية والوطنية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. بيد أننا نرى أن من الممكن بذل جهود إضافية من جانب الوكالات المتخصصة في مجالات تشاطر المعلومات المناسبة، بما في ذلك تحليل الاتجاهات والدراسات المقارنة فيما بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية. ويتأرجح الجدل حاليا بين السلطات الوطنية التي تزعم أن الظاهرة غير واسعة النطاق كما درج وصفها، والمصادر المؤهلة التي تقول العكس من ذلك، ولكن بدون تقديم أدلة ملموسة إلى السلطات.

وأود أن أبلغ المجلس أن السفير فيدوتوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سيكون معنا في بيساو في شهر تشرين الأول/أكتوبر لكي نتمكن من التعاون معا في القيام بتلك العملية.

وفي الختام، لا يزال الاستقرار المتزايد والمناخ السياسي الأكثر إيجابيا في البلد يتسمان بالهشاشة. وينبغي أن يكون الاستمرار في توطيدهما محورا لتركيز جهودنا المتضافرة. إن السياق في غينيا - بيساو مختلط. فمن ناحية، الوضع السياسي والأمني آخذ في التحسن. ولكن، من ناحية أخرى، الإصلاحات الاقتصادية لم تدعمها بعد إصلاحات رئيسية أخرى، ولا سيما في قطاعي الدفاع والعدالة. وبدون إصلاح العدالة، ستكون هناك مشاكل دائمة. وبدون نظام عدالة يعمل بكفاءة، لا يمكننا إجراء تحقيقات ملائمة. وعليه، يجب أن نوجه تركيزنا إلى إصلاح العدالة.

وعلاوة على ذلك، ما زالت هناك شواغل كبيرة حيال ضعف الالتزام من جانب السلطات الوطنية بالتصدي للإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، على الرغم من التأثير الهدام المحتمل لتلك الظواهر على استقرار البلد.

إن البلد يقف بالفعل على مفترق طرق. وفي ظل الدعم الدولي، تتوفر هناك جميع الشروط الأساسية للمضي قدما بالحوار الوطني الحقيقي، وببرنامج إصلاح القطاع الأمني، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى. بيد أن سلطات غينيا - بيساو ينبغي أن تظل واضعة نصب عينيها الالتزامات المنوطة بها بغية ضمان استدامة الالتزامات الطويلة الأجل من جانب شركائها

الدوليين بدعم الخطوات الأولية المترددة المتخذة حتى الآن، ولإظهار ملكيتها للعملية من خلال التصدي للمسائل الرئيسية المعلقة التي ما زالت تجعل التقدم المحرز عرضة للخطر والتراجع.

إننا نعتقد أن الالتزام الراسخ في هذه المرحلة من جانب السلطات الوطنية بالتصدي للمسائل الرئيسية، مثل إعادة تنشيط وتشكيل الجيش، بما في ذلك قيادته، بالإضافة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، هو الذي سيفضي إلى موقف أكثر مرونة من جانب جميع الشركاء الدوليين وسيساعد على انطلاق جوانب الإصلاح الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الأساسية للصندوق التقاعدي بغية تحقيق تقاعد وإعادة إدماج عناصر قوات الدفاع والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السفيرة فيوتي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد ارستيدس أوكانتي دا سيلفا، وزير الدفاع الوطني في غينيا - بيساو، ومعالي السيد مانويل دومينيك أغوسطو، وزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا ورئيس جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتابوبا، على إحاطته الإعلامية وعمله بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها للمجلس (انظر S/PV.6489)، واصلت التشكيلة متابعة التطورات السياسية عن كثب في غينيا - بيساو ووجهت جهودها نحو إيجاد أوجه التآزر التي يمكن أن تكون أساسية لإصلاح قطاع الأمن. وتستمر التشكيلة كذلك في دعم الجهود التي يبذلها البلد لترسيخ سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب ومعالجة المسائل الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالشباب والمرأة. ولم تغب عن أذهاننا أهمية تشجيع تهيئة فرص العمل وتعزيز قوة الاقتصاد بوصفهما عنصرين حاسمين في استراتيجية بناء السلام.

لقد تحسنت الحالة في غينيا - بيساو في العديد من المجالات، كما سمعنا قبل قليل من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موتابوبا. فمن الأهمية بمكان، من الناحية السياسية، الإشارة إلى أن الاستقرار قد ترسّخ. فالحكومة الحالية هي أكثر الحكومات استقرارا وديمومة منذ عام ١٩٩٧. وما فتئت الحكومة تبدي الالتزام بإصلاح قطاع الأمن. وبعد أن أقرت الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية خارطة الطريق في آذار/مارس الماضي، تم إنشاء فرقة عمل للإشراف على تنفيذها. وتمت الموافقة على التشريع الأساسي الذي يحدد هيكل القوات المسلحة.

وتقر التشكيلة بمبادرات الشركاء الدوليين لدعم إصلاح قطاع الأمن، وتشجع على المزيد من المساعدة الخارجية لكفالة تنفيذ خارطة الطريق تنفيذا ناجحا في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، رحبنا في الاجتماع، الذي عقدته التشكيلة يوم أمس، بإعلان الوزير أريستيدس أوكانتي دا سيلفا، أن حكومة غينيا - بيساو ستخصص موارد مالية للصندوق بمبلغ ٤,٥ مليون دولار. وهذه دلالة واضحة على الإرادة السياسية للمضي قدما بالإصلاح. ورحبنا أيضا بالتعهد بمبلغ ٦٣ مليون دولار لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو أثناء مؤتمر قمة الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن الأهمية بمكان أن يلتقي الشركاء الدوليون

للبناء على هذه التعهدات وتشغيل الصندوق في أقرب وقت ممكن.

وشهدت أيضا مكافحة الاتجار بالمخدرات تطورات إيجابية. وقامت حكومة غينيا – بيساو بتنفيذ التزاماتها بموجب مبادرة ساحل غرب أفريقيا بتعيين مجلس الإدارة ورئيس الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية. ومن المتوقع أن تنتقل الوحدة في بيساو إلى مقرها الجديد بحلول نهاية هذا الشهر. وكانت هناك خطوة أخرى إيجابية هي اعتماد وزراء المجلس خطة العمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، التي اقترحتها وزارة العدل، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ومن الضروري الآن أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الدعم في الوقت المناسب وبصورة مستمرة فيما يتعلق بالخبرة الفنية والموارد المالية لتشغيل وحدة مكافحة الجرائم عبر الوطنية وذلك لكفالة تحقيق تقدم ملموس على اساس المسؤولية العامة والمشتركة، بحيث تقوم بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية بتوحيد الجهود في مكافحة ويلات المخدرات.

ومن الناحية الاقتصادية، أسفر تنفيذ الإصلاحات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة عن نتائج، بما في ذلك الجهود لتحسين الانضباط المالي. ومن المتوقع تحقيق نمو اقتصادي في عام ٢٠١١ بمعدل حوالي ٤ في المائة، والذي هو أيضا بفضل التوقعات الإيجابية لصادرات جوز الكاجو والأعمال في البنى التحتية العامة. ولاحظ صندوق النقد الدولي، بعد زيارة قام بها إلى غينيا – بيساو في آذار/مارس الماضي، إلى أن أداء البلد كان مرضيا وأن آفاق الامتثال للمعايير المحددة في البرنامج للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واعدة. وفضلا عن ذلك، أعلن دائنو نادي باريس عن مبادرة لتخفيف عبء ديون غينيا – بيساو بمبلغ قدره ٢٨٣ مليون دولار بعد بلوغها نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أيار/مايو الماضي.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يشجع هذه التطورات الإيجابية ويدعمها، فهي تعكس التزاما سياسيا واضحا من جانب غينيا – بيساو بتوطيد السلام في البلد. وفي هذا السياق، نرحب بموافقة اللجنة التوجيهية المشتركة التابعة لصندوق بناء السلام، على الصيغة المنقحة لخطة أولويات بناء السلام لغينيا – بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ونتوقع الإفراج عن مبلغ الـ ١٦,٨ مليون دولار المخصصة لدعم إصلاح قطاع الأمن والحوار السياسي والمصالحة، وكذلك لتوفير فرص العمل بوصفها من فوائد السلام، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والشباب.

وعلينا أن نستفيد من هذا الزخم الإيجابي وأن نحافظ في جهودنا الجماعية على دعم غينيا – بيساو في الوقت الذي تعالج فيه تحديات رئيسية يواجهها بناء السلام. ويجب على السلطات الوطنية أن تثابر على بذل الجهود لاستعادة الثقة الدولية استعادة تامة. ويتعين على الشركاء الدوليين بدورهم أن ينظروا إلى ما هو ابعد من الانتكاسات التي حدثت في الماضي، وعليهم أن يدعموا الاستقرار السياسي والاقتصادي الطويل الأجل في البلد. وندعو جميع اصحاب المصلحة إلى الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن وتعزيز الدعم للسلام والتنمية المستدامين في غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السفيرة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أريستيدس أوكانتي دا سيلفا، وزير الدفاع في غينيا – بيساو.

السيد دا سيلفا (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس، السيد نيلسون ميسوني ممثل غابون، البلد الذي تتمتع معه غينيا - بيساو بعلاقات طيبة وودية، برئاسة مجلس الأمن. وأحيّي بحرارة أعضاء هذه الهيئة الدولية الهامة التي تشرف على السلام والأمن في العالم وأشكرهم، بالنيابة عن حكومة وشعب غينيا - بيساو، على إتاحة هذه الفرصة لنا لنتكلم في هذا الاجتماع عن التطورات السياسية والحالة المؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية في بلدنا.

ونشكر أيضا سعادة الأمين العام على الجهود التي يبذلها بغية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلدنا، لا سيما من خلال التعاون القوي والمثمر بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسلطات المحلية في إطار مشاركتهما في غينيا - بيساو.

وأود أيضا أن أرحب بوجود وزير الدولة للشؤون الخارجية في أنغولا، البلد الذي يترأس حاليا جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والأمين التنفيذي لتلك المنظمة. ونود أن نشدد على الدعم المتواصل الذي تقدمه الجماعة، وبخاصة أنغولا، للتعجيل في تنفيذ التدابير للبدء في عملية إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن في بلدنا.

في شهر شباط/فبراير الماضي، كان معالي رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور هنا في هذه القاعة (انظر S/PV.6489) على رأس وفد حكومي هام، كنت أنا جزءا منه، وذلك ليطلع المجلس على التطورات في الإطارين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في غينيا - بيساو. ونعتقد أنه من واجبنا أن نحضر هنا مرة أخرى اليوم لنشاطر أعضاء المجلس المعلومات المتعلقة بالحالة في غينيا - بيساو، وكذلك الآفاق القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي يمكن أن تضع بلدي على طريق الاستقرار السياسي، والتي تضع الأساس للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية واحترام التزاماتنا الدولية، خاصة ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وبعد صدور توصيات مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بخارطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، عقدت الحكومة اجتماعا لمجلس الوزراء وافقت فيه على الإجراءات الواردة في خارطة الطريق. وشددت في الوقت نفسه على أهمية أخذ التطورات السياسية اللاحقة لإنشاء خارطة الطريق المذكورة في الاعتبار، ضمانا للتكامل والفعالية في تنفيذها.

ثم عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة لقاء قمة في أبوجا يوم ٢٤ آذار/مارس واعتمدوا فيه خارطة الطريق. وفي أثناء ذلك مهدوا السبيل أمام تنفيذ الخطة، بتخصيص مبلغ ٦٣ مليون دولار لبرامج الإصلاح ذات الأولوية، من قبيل البرامج المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية والتسريح والتوظيف وإعادة الإدماج، فضلا عن التدريب والدعم المؤسسي وإنشاء بعثة لتقديم المساعدة التقنية.

وبمبادرة من اللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الدفاع والأمن، دعيت الجماعة الاقتصادية ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إلى إيفاد خبراء للمساعدة على إنشاء فرقة عمل يناط بها تنفيذ خارطة الطريق. وتم هذا في الفترة ما بين ٢٨ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو، بمشاركة من الاتحاد الأفريقي، وأسفر عن صياغة التوصيات ذات الصلة بشأن الهيكل التنظيمي للبعثة، وتكوين العناصر المدنية والعسكرية والأمنية وجدول زمني مقترح لتنفيذ مختلف الإجراءات الواردة في خارطة الطريق. وسيجري تقديم خطة فرقة العمل إلى اللجنة التوجيهية، وستشمل لاحقا الشركاء المتعددي الأطراف، مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الشركاء الثنائيين.

وفيما يتعلق ببرنامجنا السياسي، أشار رئيس الوزراء هنا إلى أننا كنا نجري مشاورات مع الاتحاد الأوروبي في إطار المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو. ويمثل هذا الاتفاق الإطار القانوني الذي يرتكز عليه التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ودول المحيط الهادئ، وهو يرمي إلى تعزيز الحوار السياسي، وبخاصة بشأن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

واتفقت حكومة بلدي مع النتائج التي أسفرت عنها تلك المشاورات التي كانت نتيجة لبعض الإعداد والتفاهم بين المؤسسات الوطنية الرئيسية، التي اجتمعت مع الرئيس مالام باكاي سانها، في حضور رئيس البرلمان ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا، لإعادة تأكيد التزام غينيا – بيساو بالحوار واستعادة علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك الاقتصادي الأكبر لبلدنا.

وفي أعقاب تلك المشاورات، التي جرت في بروكسل في ٢٩ آذار/مارس، وبعد اجتماعات تمهيدية مع أمانة المحيط الهادئ ولجنة السفراء – ونرى أن تلك النتائج كانت مشجعة للغاية – قطعت حكومتي على نفسها عددا من الالتزامات. ثم أنشئت لجنة للمتابعة، في أواخر نيسان/أبريل، من خلال مرسوم صادر عن رئيس الوزراء. وترأست شخصيا تلك اللجنة، التي كان من بين أعضائها ممثلون لمختلف المؤسسات، بدءا من رئاسة الجمهورية إلى المجتمع المدني والقوات المسلحة والهيئة القضائية. ومنذ ذلك الحين تم عقد عدد من اجتماعات العمل في إطار اللجنة، وبينها وبين الاتحاد الأوروبي. ويوم الجمعة، ٢٤ حزيران/يونيه، اختتمنا اجتماع العمل الثاني مع وفد الاتحاد الأوروبي وسفراء الدول الأعضاء في الاتحاد المعتمدين لدى غينيا – بيساو. وأجري في هذا الاجتماع تقييم للتقدم الذي أحرزته حكومتي في تنفيذ التزاماتها واعتبر كلا الطرفين أن النتائج مرضية.

وأود أن أغتنم فرصة وجودي هنا اليوم مع أعضاء مجلس الأمن للتشديد على بعض الجوانب الهامة لعملية إصلاح قطاع الدفاع والأمن، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي، فضلا عن الإصلاحات في مجال الخدمة المدنية والمالية العامة. وبهذه المناسبة، تجدر الإشارة إلى أن السبب في الإصلاحات نفسه ينبثق من أن هذه القطاعات قد شهدت نوبات متكررة من الصراع، وخاصة قرب انتهاء فترة التسعينات، عندما كان الوضع الاقتصادي بالغ الصعوبة. وابتليت الإدارة العامة بإدارة سيئة، وهياكل أساسية متهالكة وضعيفة للغاية، ومؤشرات للصحة والتعليم تبعث على القلق، وقطاع قضائي متعثر، ومكافحة تفتقر إلى الفعالية للإجرام والجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك شعور عام، كنا نشترك فيه، بأن الارتباط بين هذا الإصلاح والتنمية الاقتصادية لبلدنا قوي جدا في الواقع، بالنظر إلى أن إصلاح قطاع الدفاع والأمن، بما في ذلك العناصر الهيكلية للدولة، هو في حد ذاته شرط أساسي مسبق للتنمية.

ولم تكن لدى جيشنا وقواتنا الأمنية، التي ورثناها من حرب الاستقلال، القدرة على التكيف مع المطالب الجديدة التي أوجدها النهج الجديد للدفاع الوطني بعد الاستقلال. ولهذا السبب قمنا بتجربة مجموعة من الإصلاحات، وبخاصة خلال فترة ما بعد الصراع. غير أن هذه الإصلاحات لم تسفر عن النتائج المرجوة. فقد كان الجيش والقوى الأمنية ما زالا مكتظين بشكل كبير، مع وجود اختلالات كبيرة في عدد كل من الضباط والرقباء والجنود. فالضباط، على سبيل المثال، يمثلون الآن ٧٠ في المائة من جيشنا، بينما لا يمثل الجنود سوى ٣٠ في المائة. وهناك عجز في إعادة التجنيد نظرا لعدم تطبيق قانون الخدمة الالزامية العسكرية. وهذه الحالة تقتضي التغيير.

وكان الإطار القانوني للشرطة وقوات الأمن شبه منعدم، وتفشت في الجيش أوجه القصور، ناهيك عن افتقار قواته إلى التدريب الكافي وعدم وجود برامج التدريب.

في ظل هذه الظروف لم يكن بدٌّ من إصلاح قطاع الدفاع والأمن. وقد أدت هذه الجهود بالفعل إلى تغيرات مشجعة وبعض التقدم في هذا الصدد. فعلى الجبهة القانونية، على سبيل المثال، علاوة على التشريعات الخاصة بشهادات الجيش والقطاع الأمني والقطاع القضائي التي اعتمدها الحكومة والبرلمان في العام الماضي وأصدرها رئيس الجمهورية، تم مؤخرا اعتماد تشريعات أخرى، في بعض مجالات كالتي ذكرها السيدة فيوتي.

وعلى سبيل المثال، أقر رئيس الجمهورية القانون الأساسي للتنظيم الأساسي للقوات المسلحة، ووافق عليه البرلمان في وقت لاحق يوم ١٦ حزيران/يونيه. وأنشأ القانون الجديد منصب نائب رئيس الأركان. كما أعطيت الموافقة على إعلان سياسي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، ويشمل خطة للعمل الوطني للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، فضلا عن خطة تنفيذية لإصلاح قطاع الأمن تشتمل على جدول زمني للتنفيذ بالغ الدقة.

وقد تلقينا أيضا مساهمة قدرها ١٦,٨ مليون دولار من خطة أولويات بناء السلام لغينيا بيساو في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، يتم صرفها من خلال صندوق بناء السلام. وقد وضعنا الخطط، دون أي تكلفة إضافية، لإصلاح السجون والثكنات العسكرية، ونتوقع أن تفتتح هذه المشاريع في شهر تموز/يوليه.

وقد أنشأنا الحرس الوطني كعنصر جديد من عناصر جهاز الأمن في غينيا - بيساو. وتم ذلك عن طريق قانون أساسي وافق عليه البرلمان، وأصدره رئيس الجمهورية ونشر في الجريدة الرسمية. ونظمت بالفعل دورات تدريبية مدتها ستة أسابيع لعدة مجموعات من قوات الشرطة السابقة. غير أن الصعوبة الوحيدة التي تواجه الحرس الوطني هي إنشاء مقره ومركز قيادته.

وقد قمنا بتوسيع مراكز الشرطة النموذجية في جميع أنحاء البلاد. كما أحرِز بعض التقدم في العمليات الإنسانية لإزالة الألغام وتدمير الأجهزة المتفجرة. وثمة احتمالات طيبة لبناء مستودعات جديدة وأكثر أمانا للسلاح، بدعم من جمهورية أنغولا والولايات المتحدة.

وتم إنشاء أربعة أفرقة عمل لتوفير المشورة التقنية للجنة التوجيهية المعنية بالبرامج المتعلقة بالتسريح، وصندوق المعاشات التقاعدية، وإعادة الإدماج، والتوظيف، والتدريب العسكري، والبنية التحتية، والعتاد والإدارة القانونية والمؤسسية. وتتألف الأفرقة من موظفين مدنيين من الجيش، والشرطة، وقطاع العدالة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلاً عن البعثتين العسكريتين لأنغولا والبرازيل.

وأجرينا كذلك عطاء بناء على مواصفات تم إعدادها مع وفد الاتحاد الأوروبي، واخترنا مصرفاً - بنك أوكسيدونتال الأفريقي في بيساو الذي تمت الإشارة إليه للتو - لإدارة صندوق المعاشات التقاعدية. وقد أنشئ حساب لتسديد الأموال. الدفعات الأولى اقترحتها فرقة العمل في خارطة الطريق لأيلول/سبتمبر المقبل، رغم أن ذلك لم يتحدد بعد.

بالنسبة إلى المتقاعدين، هناك جدول زمني كالتالي: ١ ٣٢٠ شخصاً في عام ٢٠٠٩، و ١٥٣شخصاً في عام ٢٠١٠، و ١٥٧ شخصاً في عام ٢٠١١، و ١٦٩ شخصاً في عام ٢٠١٢، و ١٣٣ شخصاً في عام ٢٠١٣، و ١٣٨

شخصاً في عام ٢٠١٤، و ١٠٨ أشخاص في عام ٢٠١٥. ويقدّر عدد المتطوعين للتقاعد المبكر بالمئات. إضافة إلى ذلك، إن رحلتي المقبلة إلى تيمور – ليشتي، في آب/أغسطس القادم بصفتي رئيس وفد عسكري للمشاركة في الاحتفال الرسمي لتسريح المقاتلين الفدائيين السابقين، سوف تكون فرصة لاستخلاص الدروس والتعلم من تجربة الشعب التيموري.

وبالنسبة إلى تلك المهمة، وافقت الحكومة في ١٦ حزيران/يونيه على جدول للمرتبات لصندوق المعاشات التقاعدية يراعي حالتين أخريين عدا التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية. الأولى تتعلق بالعسكريين الذين كانوا من قدامى المحاربين في حرب الاستقلال، والثانية تتعلق بالتقاعد الطوعي المبكر للذين لم يصلوا بعد إلى سن التقاعد.

وفيما يتعلق بالفئة الأولى، سوف يتلقى المتعاقدون معاشات تقاعدية بنسبة ١٠٠ في المائة من رواتبهم الحالية، وفقاً للقانون المعتمد بعد الاستقلال. ولكن بالنسبة إلى الفئة الثانية، كان على الحكومة أن تلجأ إلى التحكيم من جديد الذي حدد نسبة المعاش بين ٦٠ و ١٠٠ في المائة من الرواتب الحالية. وهذا ينطبق على الجنود والعرفاء الذين تبلغ رواتبهم الحالية قرابة ٦٠ و ٦٧ دولاراً على التوالي.

علاوة على ذلك، ستتم إعادة تقييم التكلفة الإجمالية لصندوق المعاشات التقاعدية بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. ويجري التخطيط لتدابير إضافية، مثل إنشاء صندوق المعاشات التقاعدية لقوات الدفاع والأمن، بعد إنشاء نظام محدد، ويتم إدماجه في صندوق المعاشات التقاعدية للخدمة المدنية في نظام عام لجميع الموظفين المدنيين في الدولة. ومن خلال هذه الوفورات والاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين، سوف نتمكن من كفالة استمرار صندوق المعاشات التقاعدية لما بعد عام ٢٠١٥.

وهناك بالتالي اتفاق على أن صندوق المعاشات التقاعدية عنصر ضروري، على الرغم من أنه ليس كافياً، لإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، مما سيكون له أثر إيجابي جداً على الوضع المالي العام، عن طريق خفض التكلفة العامة للرواتب وتحسين الصورة الاجتماعية لهذه القوات. والصندوق إذاً ذو طابع استراتيجي من حيث الإصلاحات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل.

إن تنشيط التسلسل القيادي العسكري كما هو منصوص عليه في خريطة الطريق يقتضي المضي في عملية التقاعد على مراحل. ومع وجود جيش قوامه ٧٠ في المائة من الضباط، من الواضح أن جزءاً كبيراً من أفراد هذا التسلسل القيادي العسكري قد وصلوا إلى الحد الأقصى لسن التقاعد، وينبغي أن يتقاعدوا وفقاً للأحكام القانونية. ويتراوح سن التقاعد بين ٤٨ و ٦٤ سنة حسب الفئات. والذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ و ٥٩ عاماً سيكونون بالتالي على استعداد للتقاعد تدريجياً، بينما الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ و ٤٩ عاماً سوف يتلقون التدريب الذي يمكّنهم من الوصول الى المراتب العليا في الجيش. وفي الوقت نفسه، يُعتزم اتخاذ تدابير لإعادة انتشار الضباط من الرتب العادية والعالية في وظائف مثل السفراء، والملحقين العسكريين، والمستشارين العسكريين، والموظفين المدنيين الدوليين، استنادا إلى رتبة كل منهم.

ونظراً لأن المعاشات التقاعدية التي ستعطى لهم لا تشجعهم على التقاعد، من الاهمية بمكان إعداد برنامج لإعادة الإدماج بالنسبة الى المتطوعين والذين سيتقاعدون مبكراً. ويمكن القيام بذلك اولاً باستعمال الأموال المتاحة فعلاً في اطار خارطة الطريق وخطة العمل ذات الأولوية لبناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن رغبة حكومتي في أن ينظر المجتمع الدولي في عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن البرامج ذات الأولوية للإصلاح

بعدما أرجئ إلى أجل غير مسمى، بسبب أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بموظفي الجيش بعد إعادة تشكيله – الذين يجب ألا يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٤ شخص، والذين سيتعين عليهم الخضوع للتدريب ونيل الشهادات، مثلما تمنح الآن لقوات الشرطة – فإن نسبة الدائمين منهم ستكون ٣٠ في المائة فحسب. وسوف يكون الآخرون موظفين غير دائمين في الجيش. واصلاح هذا القطاع يوفر مجموعة واسعة من المشاريع لهؤلاء الرجال. ولكن في المدى القصير، حصلت الوزارة بالفعل على مرسوم قانوني يتعلق بأنشطة الحكومة والقوات المسلحة في قطاع الانتاج، ينص على إنشاء مركز عسكري للإنتاج مع وحدات الإنتاج الزراعي، وإنتاج الصناعات الزراعية، والتصنيع، والهندسة العسكرية، ووحدات الصرف الصحي، بغرض تعظيم الإمكانات الهائلة للموارد التي توفرها الحكومة للجيش. بالإضافة إلى ذلك، وضعنا في أوائل هذا الشهر آلية جديدة لتوزيع الإمدادات على الجيش، ترمي إلى تحسين نوعية الخدمات والحصول على الموارد.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أبلّغ عن إحراز تقدم هام آخر في مجال تعزيز سيادة القانون وتحسين بيئة الاقتصاد الكلي والأعمال في بلدنا.

هناك عملية إصلاح جارية في الإدارة العامة مع إنشاء نظام واحد للمرتبات، وهو شيء جديد يجعل من الممكن مراقبة انفاق الدولة على الرواتب، فضلاً عن إنشاء قاعدة للبيانات ومركز متكامل لإدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية. وجاء هذا النظام بعد إجراء تعداد حيوي لموظفي الخدمة المدنية أفاد بوجود حوالى ٠٠٠ ٤ من موظفي الخدمة المدنية الوهميين. و مكّن ذلك الدولة من خفض الإنفاق الجاري بنسبة ١٢ في المائة. القوات المسلحة هي وحدها غير الموجودة على كشوف المرتبات الآن. ولكن بعد الاجتماع الذي عقد مع آخر بعثة لصندوق النقد الدولي في أيار/مايو، التزمت الحكومة ببدء تسديد المرتبات للموظفين اعتباراً من تموز/يوليه، ومن ثم دمج أسماء موظفي الجيش في كشوف واحدة للمرتبات. وهذا النهج يهدف إلى تحسين التسيير الإداري للموارد البشرية في الجيش، وكفالة الشفافية في كشوف الرواتب.

إن كل جهود الإصلاح هذه تأتي في سياق آخر تقييم أجراه صندوق النقد الدولي ومفاده أن دور الحكومة في اطار اتفاق السنوات الثلاث بموجب التسهيل الائتماني الممدد هو دور مرضٍ. وبعد وصول مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى النهاية ونجاح اجتماع نادي باريس، الذي ألغى ٩٠ في المائة من الديون الخارجية لغينيا – بيساو، وهي خطوة أعقبتها لاحقاً البرازيل والبرتغال وأنغولا، يمكننا التأكيد أن هناك زخماً جديداً في وتيرة الإصلاح الاقتصادي. وتعكف الحكومة الآن على اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات وتحسين إدارة الأموال العامة والإصلاحات الهيكلية.

ومع بلوغ معدل النمو الاقتصادي في غينيا – بيساو نسبة ٣,٥ في المائة عام ٢٠١٠، يتوقع صندوق النقد الدولي والحكومة زيادة تصل إلى ٤,٣ في المائة هذا العام، وذلك بفضل الزيادة في إنتاج الكاجو وأسعار بيعه، فضلا عن إعادة إعمار البنية التحتية. وتتمثل الأهداف المباشرة في زيادة النمو إلى ٤,٥ في المائة بحلول نهاية البرنامج، وخفض معدل التضخم السنوي، وإبقاء العجز في الميزانية بما يتفق مع التمويل المتاح. وأقامت حكومتي مركزاً للتدريب على الأعمال التجارية لتهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتحسينه.

وتجري الإعدادات أيضاً لاختتام الدائرة الانتخابية، لا سيما مع اعتماد البرلمان مشروع قانون البلديات الذي يعطي قيمة مضافة إلى عملية نزع الطابع المركزي.

وكان بوسعي أن أتطرق إلى تدابير هامة أخرى، مع ذلك أريد أن أختتم كلمتي وأتحاشى الكلام مطولاً. فعلى سبيل المثال اعتمد البرلمان قانوناً دارت حوله مناقشة حامية بشأن حظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما يمثل خطوة هامة في مجال احترام حقوق الإنسان. واعتمدت الحكومة أيضاً مجموعة من القوانين وقدمتها إلى البرلمان، وتشمل تلك المجموعة القوانين المتعلقة بحرية الصحافة وهيئات الإعلام الاجتماعي ووضع الصحفيين وحقوق الرد. وأخيراً، من المهم إبراز الجهود التي يلتزم بها بشدة البرلمان وغيره من المؤسسات الوطنية في عملية المصالحة الوطنية داخل صفوف الجيش وقوات الأمن وأبناء غينيا – بيساو في الشتات، وخاصة في الاجتماعين اللذين عقدا في دكار ولشبونة لرعايا غينيا – بيساو المقيمين في أفريقيا.

وانطلاقاً من روح وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتخفيض الفقر، ينصب اهتمام الحكومة على إصلاحات في قطاعي الأمن والدفاع وإصلاحات في قطاع العدالة، وتحديث الدولة ووضع سياسات تفضي إلى تحسينات في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتسليط الأضواء على القطاعات ذات النمو المرتفع من قبيل الزراعة، والصناعة الزراعية، وصيد السمك، والسياحة والتعدين والقطاعات الواعدة في الاستثمار في الهياكل الأساسية.

إن غينيا – بيساو لكي تفعل ذلك، وبغض النظر عن جهودها المحلية، تحتاج إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. إننا نعول على ذلك ونحن بصدد رسم سياسة إنمائية شاملة تأخذ في الحسبان جميع هذه الإصلاحات في السنوات الخمس المقبلة، كما ورد في وثيقة الاستراتيجية الوطنية الثانية لتخفيض الفقر والتي نعول فيها على عقد مؤتمر للمانحين في هذا العام، وربما في أواخر هذا العام.

ومما يجدر بنا ذكره أنه فيما يتعلق بجميع برامج الإصلاح في قطاعي الدفاع والأمن، أعلن رئيس الوزراء في المشاورات التي جرت في بروكسل، تضمين نسبة عشرة في المائة من التكلفة الشاملة للإصلاح في ميزانية الدولة، تشمل صندوق التقاعد، لسنوات تنفيذ الإصلاح. وتبلغ مساهمة الحكومة في صندوق التقاعد ٤٨٠ ٥٩٦ ٤ دولاراً.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون الإعراب عن الشكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على العمل الذي اضطلع به ممثلاهما الخاصان في غينيا – بيساو، هاميت سيديبي وجوزيف موتابوبا، على التوالي، فضلا عن السفيرة ماريا لويزا فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم على عملهم الرائع والتزامهم تجاه غينيا – بيساو. ونحن على استعداد لتقبل المشورة التي تشكل قيمة مضافة إلى الجهود التي نقوم بها لمساعدة بلدنا في الخروج من حالة تواتر عدم الاستقرار التي تعين علينا مواجهتها في الآونة الأخيرة.

أعرف أنه قد يكون هنا بعض المتشككين، بيد أنني أود أن أدعو المتشككين إلى مشاطرتنا تفاؤلنا النسبي. ولدي اقتناع شديد بأن بلدنا يستعيد الآن السلم والاستقرار الطويلي الأجل ويعمل على خفض نسبة الجريمة وتحسين احترام حقوق الإنسان. واليوم لا يوجد سجناء سياسيون ولا توجد حالات احتجاز تعسفي. ولدينا أطول عمر لحكومة منذ عام ١٩٩٧. ولدينا قوات مسلحة وقوات أمنية بدأت تؤمن بإصلاح قطاعاتها. ولدينا سكان يؤمنون بأن غينيا – بيساو تولد من جديد وتزدهر. أشكر الأعضاء على

تضامنهم وعلى تعاطفهم مع غينيا – بيساو. ونحن نؤمن بمستقبل مشرق يلوح في الأفق. فلنمضِ قدماً معاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزير دا سيلفا، على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد مانويل دومينغوس أوغوستو، وزير الدولة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية في أنغولا ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

السيد أغوستو (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يخاطب بلدي مجلس الأمن بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهي: أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور – ليشتي، والرأس الأخضر، وساو تومي وبرنسيبي، وغينيا – بيساو، وموزامبيق، وبوصفي الرئيس الحالي للجماعة.

إن أنغولا إذ تشارك في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن التي تضم البرازيل والبرتغال بوصفهما عضوين غير دائمين في المجلس، وهي جلسة مكرسة لتحليل الحالة في غينيا – بيساو مع تشديد خاص على المسائل المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، تفعل ذلك إدراكاً كاملا منها لأهمية التعاون بين القطاعات المتعددة الأطراف والثنائية المعنية باستقرار غينيا – بيساو تحت رعاية الأمم المتحدة، التي يؤدي فيها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو وظيفة ممتازة ويسرنا أن نثني عليه.

بالتنسيق مع الأمم المتحدة وبشراكة وثيقة مع حكومة غينيا – بيساو، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية كلها ملتزمة بتنفيذ خارطة الطريق لإصلاح القطاع الأمني بتصميم وإرادة حَقة لبلوغ النتائج المرجوة، ألا وهي الامتثال الفعال من القوات المسلحة في غينيا – بيساو وغيرها من الأجهزة في المؤسسات الدفاعية والأمنية للسلطة السياسية.

إن هذه العملية تشمل تحديث وتجديد هذه الأجهزة لضمان الحفاظ على المؤسسات والنظام الديمقراطي وإصلاح قطاع العدالة لمدها بالوسائل المناسبة لكي تكافح بفعالية الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

إن البلدان الأعضاء في الجماعة الناطقة بالبرتغالية قد أظهرت شعورا عظيما بالتضامن والالتزام بهذه العملية على الصعيد الثنائي، إلى ما يتجاوز الجانب المتعدد الأطراف. لقد نُفذت وعلى مختلف الصُعد الأعمال الملموسة التي تمثل مساهمة مباشرة في أهداف خارطة الطريق، مع التشديد على أهمية الدور السياسي والدبلوماسي الذي تقوم به الرأس الأخضر، وتيمور – ليشتي وساو تومي وبرينسيبي وموزامبيق، في تعزيز الحوار بغية تحقيق المصالحة الوطنية في غينيا – بيساو.

إن البرازيل تعكف على وضع برنامج تدريبي لقوات الأمن في غينيا – بيساو يشمل إقامة مركز تدريب يضم مدربين برازيليين للفروع الأمنية الثلاثة – شرطة حفظ النظام العام، ودائرة استعلامات الدولة والشرطة القضائية. وستقيم البرازيل أيضاً مركز تدريب للضباط العسكريين. وعلاوة على ذلك، ستواصل البرازيل تقديم التدريب لشباب غينيا – بيساو في الأكاديميات العسكرية البرازيلية.

إن البرتغال تضطلع ببرنامج للتدريب الأساسي للشرطة، يشتمل على دورات لتجديد المعلومات في الأمن العام والشرطة القضائية، وتدريب القضاة وحراس السجون. وتؤيد البرتغال أيضاً تنفيذ قوانين البلد الأساسية التي تم تطويرها بدعم من الاتحاد الأوروبي.

في شباط/فبراير ٢٠١١، شكلت أنغولا بعثة لدعم إصلاح قطاع الأمن والدفاع في غينيا – بيساو لتقديم

المساعدة العسكرية والفنية لجهازي الدفاع والأمن وإعادة بناء الهياكل العسكرية. وقد ساهمت الحكومة الأنغولية بما مجموعه ٣٠ مليون دولار في ذلك الصدد.

وترحب مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بمناخ الهدنة الذي أصبح الآن محسوسا في غينيا - بيساو، وبخاصة العلاقات الطيبة فيما بين المؤسسة الوطنية والقوى السياسية والمجتمع المدني، مع التشديد على الحوار الوطني الدائر الذي يشمل الغينيين في الشتات.

وبعد المناقشات التي دارت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في اجتماع لتشكيلة غينيا بيساو في لجنة بناء السلام، تشجعت البلدان الأعضاء على مساندة المداولات في كلتا المؤسستين الماليتين بشأن غينيا - بيساو. وفي كانون الأول/ديسمبر، صرح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن غينيا - بيساو أكملت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقررا دعم تخفيف ديون البلد بمبلغ يفوق بليون دولار. وفي ذلك السياق أعلن الدائنون في نادي باريس، في ١٠ أيار/مايو، إعفاء غينيا - بيساو من ديونها لهم البالغة ٢٨٣ مليون دولار. وإن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ترحب بقرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس.

وتلك الإجراءات، بالإضافة إلى جهود حكومة غينيا - بيساو المقدرة والتقدم المحرز، وبالاقتران بالمبادرات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، تبين التقاء وجهات النظر داخل المجتمع الدولي حول إجراء تقييم للحالة في البلد.

وإذ تأخذ مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في الحسبان الوطأة السلبية للاتجار غير المشروع بالمخدرات في غينيا - بيساو ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فإنها تعرب عن ترحيبها ودعمها للالتزام الأخير لسلطات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحشد طاقات بلدان غرب أفريقيا ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما شددنا على الحاجة إلى التعاون الوثيق مع لجنة السياسة العامة الرفيعة المستوى المعنية بمبادرة سواحل غرب أفريقيا. وقد اعتمدت تلك اللجنة مجموعة من التوصيات، بما فيها عقد مؤتمر للمانحين لتوسيع نطاق الدعم المالي بما يشمل الأنشطة الدولية المضطلع بها ضمن المبادرة، ودعم تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتيح المبادرة ردا ملائما على الطابع العابر للحدود الوطنية للاتجار بالمخدرات عن طريق إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في البلدان التي انضمت إلى المبادرة. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يدعم تشغيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في بيساو. وقد عينت حكومة غينيا - بيساو مجلس إدارة ورئيسا للوحدة سيباشران العمل في وقت لاحق من هذا الشهر.

ومما يتسم بالأهمية تعزيز التعاون الدولي في محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم المسؤوليات. ويجب على بلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تنخرط على نحو متزايد في محاربة الاتجار بالمخدرات.

وتلاحظ مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مع الارتياح اعتماد اللجنة الوطنية التوجيهية في ١٥ حزيران/يونيه خطة أولويات بناء السلام لغينيا - بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. لذلك تطلب مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أن يخصص صندوق بناء السلام بصورة عاجلة مبلغ ١٦,٨ مليون دولار لتسريع تنفيذ الأنشطة المخطط لها، للحيلولة دون قيام حالة من انعدام اليقين وانعدام الأمن في البلد.

ما زالت غينيا - بيساو تواجه تحديات في مجالات شتى، بما فيها محاربة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات

والحاجة إلى إخضاع الجيش لسيطرة السلطات المدنية وتسريح أفراد القوات المسلحة وإعادة تأهيلهم.

وقد أحاطت مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية علما بالمعلومات التي قدمها وزير الدفاع عن مواعيد الإجراءات التي من المقرر أن تتخذها حكومة غينيا - بيساو. وفي ذلك الصدد أود أن أشدد على أهمية مباشرة صندوق المعاشات التقاعدية للقوات المسلحة أعماله على وجه السرعة، فهذا سيشكل خطوة أساسية في عملية إصلاح قطاع الأمن الشاملة. وإن التزام المجتمع الدولي حاسم الأهمية في ذلك الصدد. لذلك فإننا نرحب بقرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالمساهمة بمبلغ ٤٥ مليون دولار للصندوق من مجموع ٦٣ مليون دولار المقدم كمساهمة في إصلاح القطاع الأمني. وإن البلدان الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ستساهم أيضا في الصندوق. وندعو شركاء غينيا - بيساو الآخرين، لا سيما الشركاء الذين اهتموا بعملية إصلاح القطاع الأمني وأيدوها، على التقدم بمساهمات مماثلة.

وتدعو مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الشركاء الدوليين والثنائيين أيضا إلى إبداء التفهم فيما يتعلق بالحاجة إلى حشد موارد إضافية للمساهمة في التنفيذ الناجح لاستراتيجيات تخفيض الفقر الوطنية، وكذلك لخريطة الطريق المشتركة لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإصلاح القطاع الأمني. وإننا نؤمن بأن مكاسب بناء السلام والاستقرار السياسي في غينيا - بيساو لن تصبح مستدامة ولا رجعة فيها إلا عندئذ.

وحتى تتكلل العملية بالنجاح تشجع مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية حكومة غينيا - بيساو، وكذلك الحركات السياسية في البلد والمجتمع المدني بصورة عامة، على الانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده في سبيل التنفيذ التام للبرنامج الجاري لكفالة السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد.

لقد أثار الاتحاد الأوروبي على النحو الواجب شواغل معينة يشاطره فيها جميع الذين يدافعون عن الديمقراطية وسيادة القانون. والآن يجب التوصل إلى استجابات وحلول لتلك الشواغل. وبالتالي يتحتم على شركاء غينيا - بيساو ألا يعزلوا البلد أو يتخلوا عنه، بل إنهم يجب أن يتفهموا أوضاعه ويقدموا له الدعم ويشاركوا في هذا المسعى الهائل لإعادة بناء البلد وتحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية.

أخيرا، تشجع مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية سلطات غينيا - بيساو على أن تواصل أيضا بذل الجهود الضرورية سعيا إلى الحكم الرشيد والنهوض باحترام حقوق الإنسان وإلى محاربة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فتبعث بذلك رسالة إيجابية لاجتذاب المانحين الدوليين والثنائيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوغستو، على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.